

التجارة العادلة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

في الجزائر بين الواقع والآفاق - دراسة تحليلية-

Fair Trade as a mechanism for achieving Sustainable Development In Algeria

between reality and prospects – Analytical Study-

سوفات وهيبة^{1*}، عابي خليفة²، فاتح سردوك³

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)

² جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)

³ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على التجارة العادلة والتنمية المستدامة في إطار شمولي لبناء إطار فكري و ميداني لتحديد واقع وآفاق التجارة العادلة ودورها في تعزيز التنمية المستدامة، و استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأظهرت الدراسة العديد من النتائج أهمها: تعتبر التجارة العادلة حركة إجتماعية أخلاقية من منطلق مسيحي في إطار الإقتصاد التضامني جاءت كنوع من المبادرات لمواجهة الإنعكاسات السلبية لتحرير التجارة التي أدت هذه الأخيرة إلى خلق عدم توازن في موازين القوى إقتصاديا وكذلك أوضحت الدراسة أن نظام التجارة العادلة ينتشر في العديد من البلدان العربية مثل الجزائر، المغرب غير أنه غير كافي و يحتاج إلى تفعيل أكثر، و يرجع ذلك إلى نقص الوعي من طرف المستهلكين و المسؤولين على حد سواء، كما أوضحت أن التجارة العادلة هي علاقة شراكة تجارية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للمنتجين المهمشين والمحرومين، فهي تعمل على توفير شروط تجارية أفضل لصغار المنتجين ليحصلوا على فرص عادلة مع كبار المنتجين.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تفعيل الإيجابي لنموذج التجارة العادلة في الدول العربية ومن بينها الجزائر والعمل على خلق نموذج يعمل على دمج مابين إيجابيات كل من مبادرة التجارة الحلال و العادلة و يتماشى مع الدين الإسلامي.

الكلمات المفتاح: تجارة حرة، تجارة عادلة، تنمية المستدامة.

تصنيف JEL: F15؛ O19؛ Q01

Abstract: The study aimed at identifying fair trade and sustainable development in a comprehensive framework to create an accurate abstract framework to determine the reality and prospects of the fair trade and its role in promoting sustainable development. This study made use of the descriptive and analytical method as it shows several result such as : fair trade is considered as a social moral movement according to Christians and within the framework of the economical solidarity comes as a kind of initiatives to face the negative repercussions of trade liberalization, which led to the creation of an imbalance in powers economically, as well as the study showed that the fair trade system is spearing in many Arab countries such as Algeria, morocco, however, it seems not enough and needs more activation due to lack of awareness on the part of consumers and responsible alike, the fair trade is amater of trade partnership aimed at achieving the Sustainable Development for marginalized and producers. as it works to provide better trading terms for small producers so they receive fair opportunities with the big producers. The study also concludes a set of recommendations, the most important of which are the necessity of the positive activation of the fair trade model in the arab countries and the creation of a model that works to integrate between the positives of the halal trade initiatives and the fair trade that goes in line with the Islamic religion

Keywords: Keyword Free Trade, Fair Trade, Sustainable Development

Jel Classification Codes : F15 ; O19;Q01

I- تمهيد :

منذ ميلاد منظمة العالمية للتجارة كرسست حدة العلاقة اللامتكافئة بين الشمال الغني المتمثل أمريكا وأوروبا واليابان والجنوب الفقير، إذ زاد من تحكم الشمال المنتج بأكثر من 87% من الواردات العالمية وأكثر من 94% من صادراته، فبدلاً من أن تكون التجارة عاملاً لخدمة التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر في البلدان النامية، أصبحت آلية لفرض سياسات اقتصادية بعيدة كل البعد عن العدالة من قبل الدول المتقدمة باتجاه الدول النامية، حيث أن التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً تميل كفته لصالح الدول المتقدمة، مما يستوجب أن يكون أكثر عدلاً وإنصافاً وذلك بحماية الدول الأضعف.

ومن هنا تعالت الأصوات إلى ضرورة إيجاد آلية جديدة لفتح و توفير فرص وسبل جيدة للمنتجين في الدول النامية لبيع سلعهم في أسواق الشمال بأسعار عادلة، وتمكينهم من أن يصبحوا أصحاب مصالح أكبر في مجتمعاتهم فضلاً عن القيام بدور أكبر في التجارة الدولية ومن هنا تبلور مفهوم التجارة العادلة التي تؤمن بمبدأ حرية التجارة وفتح الأسواق، ولكن في ظل قواعد أكثر عدالة، تحت شعار "التجارة وليس المساعدة".

فالتجارة العادلة هي عبارة عن حركة إجتماعية تسعى إلى تعزيز المساواة في الشراكات التجارية الدولية من خلال الحوار والشفافية والاحترام. وهي تشجع التنمية المستدامة عن طريق توفير ظروف تجارية أفضل للمنتجين والعمال المهمشين في البلدان النامية وضمان حقوقهم، حيث يعتبر شراء المنتجات من المنتجين في البلدان النامية بسعر عادل هو وسيلة أكثر كفاءة لتعزيز التنمية المستدامة من الأعمال الخيرية التقليدية والمساعدات.

ومن هذا المنطلق سنحاول خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على دور التجارة العادلة في تعزيز التنمية المستدامة، و هذا عبر الإجابة على الأسئلة التالية :

1. ماهي التجارة العادلة؟ وماهي مبادئها؟

2. ماهي التنمية المستدامة ؟

3. ماهو الواقع العملي لمبادرة التجارة العادلة في العالم و خاصة الجزائر ؟

وللإجابة عن الأسئلة المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

1. التجارة العادلة آلية لتحسين ظروف العمل والمعيشة لصغار المنتجين على مستوى دول الجنوب .

2. تحقيق التنمية المستدامة من خلال خلق نظام عادل شفاف يعمل على إيجاد تكافؤ بين الشمال و الجنوب .

3. للتجارة العادلة دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة

وللإجابة عن الأسئلة المطروحة ومعالجة الموضوع بمتغيراته اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من تجميع البيانات والمعلومات عن الدراسة و تحليلها للوصول إلى النتائج .

أما أهداف الدراسة فتتمحور فيما يلي :

1. التطرق و التحليل للإطار المفاهيمي لكل من التجارة العادلة و التنمية المستدامة .

2. تحديد الأهمية الاقتصادية الإستراتيجية للتجارة العادلة ، و علاقتها بالتنمية المستدامة .

3. الواقع العملي لمبادرات التجارة العادلة .

1.I- التجارة العادلة : مقارنة نظرية

1-1-1 التطور التاريخي للتجارة العادلة :

قبل تعريفها لآبد من التطرق إلى المسار التاريخي للتجارة العادلة ، فقد نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية بين السنوات الأربعينات و الخمسينات ، وبرز هذا المفهوم بشكل أوضح على يد مؤسسة "أوكسفام" العالمية التي تأسست عام 1942 وهي عبارة عن اتحاد من المنظمات غير الحكومية المستقلة التي تركز نشاطاتها لمكافحة الفقر. بدأت أوكسفام حملة تهدف إلى تغيير قواعد التجارة العالمية، وإتاحة الفرصة لمنتجات الدول الفقيرة لدخول أسواق الدول الغنية وإنهاء قواعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ بمعنى آخر فقد حاولت المنظمة توجيه التجارة والعولمة إلى العمل لخدمة الشعوب الفقيرة وليس ضدها، وقد سعت تلك الحملة إلى شراء سلع الفقراء وبيعها في دول الشمال الغنية للحصول على سعر عادل لهم¹، وتشكلت حركة التجارة العادلة الحالية في أوروبا في 1960. وغالبا ما ينظر إلى التجارة العادلة خلال تلك الفترة كبادرة سياسية ضد الإمبريالية الجديدة تحت شعار "التجارة وليس المعونة"، اكتسبت اعترافا دوليا في عام 1968 عندما اعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لوضع التركيز على إقامة علاقات تجارية عادلة مع العالم النامي².

1-1-2 تعريف التجارة العادلة:

● "التجارة العادلة (FAIR TRADE) هي شراكة تجارية تقوم على الحوار والشفافية والاحترام ، وتسعى إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة في التجارة الدولية، إنها تساهم في التنمية المستدامة من خلال توفير ظروف تجارية أفضل للمنتجين والعمال المهمشين وتأمين حقوقهم خاصة في جنوب، منظمات التجارة العادلة لديها التزام واضح بالتجارة العادلة باعتبارها جوهر مهمتها. و بدعم من المستهلكين يشاركون بنشاط في دعم المنتجين وزيادة الوعي وفي الحملات من أجل إجراء تغييرات في قواعد وممارسات التجارة الدولية التقليدية"³

● تعرف المنظمة الحكومية للتجارة العادلة التجارة العادلة على أنها "نظام تجاري تكافلي و بديل للنظام التقليدي يهدف إلى تحقيق التنمية للشعوب و محاربة الفقر"⁴

من خلال التعريفان الموجودة أعلاه ، يمكن القول بأن التجارة العادلة هي حركة اجتماعية هدفها المعلن هو مساعدة المنتجين في البلدان النامية على تحقيق شروط تجارية أفضل وتعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير شروط تجارية أفضل له وضمان حقوقهم ، أي انها تجمع بين ثلاث أبعاد وهي التجارة ، العدل ، التنمية .

1-1-3 الأهمية الإستراتيجية و الإقتصادية للتجارة العادلة ودورها في تعزيز التنمية المستدامة:

على ضوء النتائج التي حققتها ممارسات التجارة العادلة في كثير من البلدان ممكن أن نستشف الأهمية الاقتصادية و الإستراتيجية لها في هذه النقاط⁵ :

- 1- إنها رؤية للأعمال التجارية التي تضع المنتج و المستهلك قبل الربح
- 2- تحارب الفقر وتغير المناخ وعدم المساواة بين الجنسين والظلم
- 3- هو دليل الذي نستطيع من خلاله إنشاء نماذج المشاريع للاقتصاد الجديد
- 4- تشجيع وتطوير المنتجات القائمة على التقاليد من أجل المحافظة الهوية للمناطق وخاصة الجنوب
- 5- المحافظة على البيئة والإستخدام العقلاني للموارد .
- 6- تعمل على تحقيق التكامل بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية و البيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة .

- 7- تعمل على إيجاد نظم قضائية قوية مستقلة لإقامة العدل بسرعة و فعالية كوسيلة لضمان لضمان التنمية المستدامة .
- 8- تدعو إلى شراكه من اجل التنمية بين الحكومات و السلطات المحلية و مؤسسات قطاع الأعمال و المواطنين .
- 9- تسلط الضوء على الحاجة إلى التغيير في قواعد وممارسات التجارة التقليدية.
- 10- السعي للحصول على أكبر قدر ممكن من الكفاءة وبأقل تكلفة مع إشراك العمال في عملية صنع القرار والإدارة بما يتناسب مع كل منظمة .

1-1-4 المنظمات الدولية الراعية للتجارة العادلة :

- نشأت العديد من المنظمات الراعية للتجارة العادلة ، إلا أنها في نهاية الأمر تركزت في أربع منظمات رئيسية إتحدت معا في كيان واحد تحت إسم إتحاد (F.I.N.E). ويعتبر هذا الإتحاد المظلة القانونية الدولية ، التي ترعى حركة التجارة العادلة وهي شبكة دولية ، غير رسمية تأسست عام 1988 و قد إشتق إسم الإتحاد من الأحرف الأولى لأربع منظمات كبرى راعية للتجارة العادلة وهي على التوالي⁶ :
- المنظمة الدولية لإعتماد منتجات التجارة العادلة (FLO Fairtrade labeling Organization) : تأسست في ألمانيا عام 1998 ، بغرض وضع معايير إعتماد المنتجات التي تحمل العلامة للتجارة العادلة .
 - الإتحاد الدولي للتجارة البديلة (IFAT. Internatinal Federation for Alternative Trade) : تأسس في هولندا عام 1989 بهذا الإسم ثم أصبح يطلق عليه المنظمة الدولية للتجارة العادلة (WFTO world fair trade organizatio) و ذلك من أكتوبر 2008 ، وتعد هذه المنظمة هي الرابطة الدولية الرسمية لجميع منظمات التجارة العادلة
 - الشبكة الأوروبية للمتاجر العالمية (NEWS. The Network of European World shops) : أنشئت في 1994 بألمانيا ، كمنظمة غير حكومية ، حيث أصبحت هناك حاجة ملحة للتعاون بين بائعي المنتجات التجارة العادلة في السوق الأوروبية بعد إنشاء الإتحاد الأوروبي و ذلك من أجل تطوير موقف أوروبي مشترك بشأن قضايا التجارة العادلة .
 - الإتحاد الأوروبي للتجارة العادلة (EFTA The European Fair Trade Association) : يتكون هذا الاتحاد من إحدى عشر منظمة للتجارة العادلة ، في تسع دول أوروبية مستوردة ، لمنتجات التجارة العادلة ، وقد تأسس في 1990 .

1-1-5 مبادئ التجارة العادلة:



الشكل رقم (01) من إعداد الباحثة

المصدر : الوثيقة الصادرة عن المنظمة العالمية للتجارة العادلة المستخرجة بتاريخ: 2017

من خلال الشكل رقم (01) : يتضح أن التجارة العادلة تركز على عشرة مبادئ مكاملة ومتراصة فيما بينها حيث تعمل هذه المبادئ على تعزيز ممارسات التجارة العادلة من خلال توفير فرصا حقيقية لتنمية قدرات صغار المنتجين والعمال على إختلاف

أجناسهم و أعمارهم و أعراقهم في البلدان النامية والتركيز على المرأة و تمكينها إقتصاديا ، وتترك أثرا إيجابيا على النظام التجاري العالمي والشركات الخاصة من خلال تشجيعهم على إتخاذ منحى أكثر عدلا و شفافية ومصادقية وأكثر شمولاً من الناحية الإجتماعية و دعماً للتنمية المستدامة من خلال المحافظة على البيئة .

1-1-6 الفرق بين التجارة العادلة و التجارة الحرة :

تختلف التجارة العادلة عن التجارة الحرة خاصة من حيث المبادئ التي تقوم عليها أو من حيث الأهداف التي تطمح للوصول إليها وفي هذا الجدول سنحاول توضيح أهم الفروقات :

جدول رقم (01) : الفرق بين التجارة العادلة و التجارة الحرة

وجه المقارنة	التجارة الحرة	التجارة العادلة
الهدف الأساسي	تمكين صغار المنتجين	زيادة النمو الإقتصادي للدول
محور الإهتمام	السياسات التجارية بين الدول	التجارة بين الأفراد و الشركات
المستفيد الفعلي	الشركات المتعددة الجنسيات و المصالح التجارية الكبرى	صغار المزارعين و المنتجين و العمال في البلدان النامية
الانتقادات الأساسية	حرمان المنتجين الصغار من عوائد التجارة الدولية	التداخل مع السوق التجارة الحرة ، وضعف التأثير
الإجراءات الأساسية	خفض التعريفات الجمركية و إلغاء الحصص و إتباع معايير للعمل والبيئة	تقديم التمويل للمنتجين ، وإقامة العلاقات تجارية طويلة الأجل ، وتحديد حد أدنى لأسعار شراء المنتجات و إتباع معايير أعلى للعمل للبيئة
محددات الأسعار المقدمة للمنتجين	السوق (العرض والطلب) والسياسات الحكومية	الجور العادلة ، و تكاليف تحسين المجتمع
سلسلة التوريد	تشمل العديد من الوسطاء بين المنتج في الجنوب ، والمستهلك في دول الشمال	تتضمن وسطاء أقل و علاقات شبه مباشرة بين المنتج والمستهلك
محددات الأسعار	السوق يخضع لسلطة المراقبة	فتح الأسواق و إلغاء التعريفات الجمركية
أهم المنظمات الراعية	*منظمة التجارة العادلة الدولية (WTO) *البنك الدولي *صندوق النقد الدولي	*المنظمة الدولية لإعتماد منتجات التجارة العادلة (FLO) *المنظمة الدولية للتجارة العادلة (WFTO)

المصدر: بتصرف من الموقع الرسمي للشبكة موارد التجارة العادلة ورابطه: WWW.FTRN.ORG

2.I- التنمية المستدامة :مقاربة نظرية

1.2.1 - نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة:

أدركت اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها، أن هناك حاجة ماسة لتغيير مفهوم وفكرة التنمية وطرحت سنة 1987 تعريفاً يتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفكرة حديثة متمثلة في التنمية المستدامة ، وتولد تيار عالمي يدعو لتحقيق هذه الأبعاد والذي يتطلب إرادات سياسية عالمية⁷ ، لوضع برنامج عمل محدد وملزم للجميع، يتضمن "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

ولهذا الغرض فقد انعقدت مؤتمرات عالمية سميت بقمم الأرض حيث إنتهت اللجنة في تقريرها المعنون "بمستقبلنا المشترك" لتحديد مفهوم التنمية المستدامة ورفعته إلى مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو في يونيو سنة 1992. ويعتبر أول مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية تم التصديق فيه على فكرة التنمية المستدامة ، وقد حضرته 168 دولة في العالم بينما إرتكزت أهم محاوره على التغيرات المناخية للكواكب والتنوع البيولوجي وحماية الغابات .

2.2.1- تعريف التنمية المستدامة:

- ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م، وعرفت التنمية في هذا التقرير على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"⁸
- يعتبر هذا التعريف للتنمية المستدامة من التعاريف المتفق عليها وأكثرها إنتقادا ، كونه ألقى رفاهية الأجيال القادمة على عاتق أجيال الحاضر دون أن يوضح هذه الإحتياجات أو آليات المحافظة عليها .
- عرفها وليم روكلزهاوس (w.ruklelzhous) مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان و ليستا متناقضتان"⁹.

من خلال هذا التعريف نستنتج أنه حاول التركيز على البعد الاقتصادي والبيئي للتنمية على أساس أن النمو الاقتصادي لابد ان يتماشى مع البيئة (البيولوجية ،الإجتماعية ، الطبيعية) .

من خلال التعاريف نستشف بأن التنمية المستدامة هي العملية التي تحقق استدامة النمو دون المساس بسلامة البيئة و مواردها بالشكل الذي يضمن المحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

3.2.1- متطلبات التنمية المستدامة :

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي¹⁰:

- **القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية:** حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية .
- **سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك:** التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولياتها.
- **العناية بالتنمية البشرية في المجتمع:** العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية
- **التنمية الاقتصادية الرشيدة:** تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة.
- **الحفاظ على البيئة:** الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة .
- **الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية:** توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المشابهة

تلك المتطلبات العامة تمثل الإطار العام لعملية التنمية المستدامة، ويلزم تفسيرها وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي تجري فيها جهود التنمية ، حيث تتأثر تلك المتطلبات بطبيعة المنطقة الحضارية والثقافية والفكرية.

4.2.1- مؤشرات التنمية المستدامة:

يمكن حصر مؤشرات التنمية المستدامة في النقاط التالية¹¹ :

الديمقراطية: إن السياسات التنموية يجب تطبيقها لمصلحة الأغلبية البشرية جمعاء، ويجب البعد عن مركزية السلطة في إعداد السياسة التنموية.

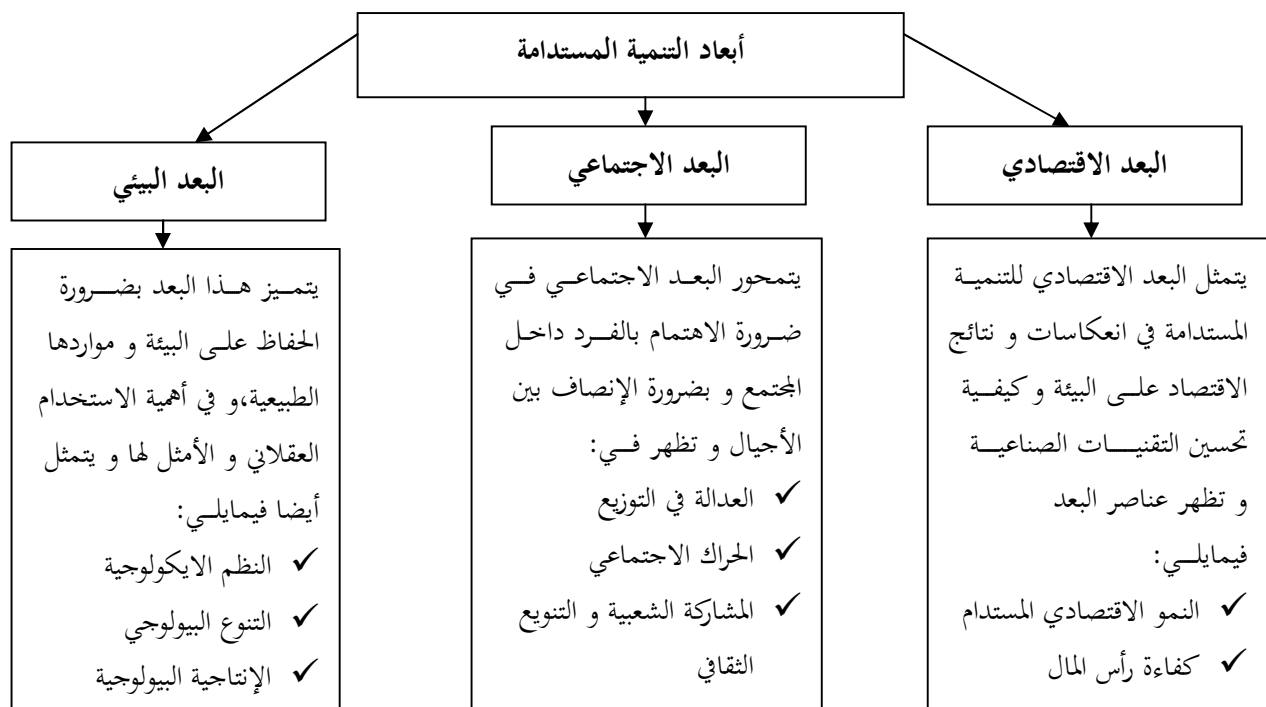
بناء قدرات أفراد المجتمع: على اعتبار أن الإنسان هو الهدف للتنمية وهو الوسيلة أيضا في تحقيق هذه التنمية، فلا تنمية في غياب كوادر بشرية ذات قدرات خاصة في التخصصات المختلفة لإدارة المحلية . كما أن هناك ضرورة لبناء بنية ثقافية تتواءم مع تنمية المناطق الجديدة والتي تتطلب ممارسات ذات طبيعة خاصة .

المشاركة: تتطلب إدارة التنمية الحضرية المستدامة المشاركة الفعالة لكافة الأطراف المستفيدة من التنمية والمؤثرة فيها، كما تتطلب الدعم التنسيقي والتنفيذي والفني، وتتضمن برامج التنمية الوسائل والظروف التي تحقق المساهمة للمجتمع في عمليات التخطيط والتنفيذ وأن تتبنى السياسات التنموية دعم الجهود التنموية لإدارة الموارد المشتركة بين الدول المتجاورة، وأن تقبل واقع الاعتماد المتبادل بين دول العالم.

القيم: لنجاح التنمية المستدامة يجب تأصيل قيم العدالة والمساواة بين الأجيال، والقيم الجمالية والإنسانية والقيم المشاركة والتعاون والقيم الدينية .

5.2.1- أبعاد التنمية المستدامة

الشكل رقم (02) أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: د.مطانيوس مخول، د.غانم عدنان، (2009) نظم الإدارة البيئية و دورها في التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد 02، ص 39، مع التعديل.

يتبين من الشكل أعلاه أن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أبعاد مهمة (اقتصادي اجتماعي و بيئي)، وهناك من يرى بأن للتنمية المستدامة بعد مهم جدا و هو البعد التكنولوجي و الذي يعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف و أكفأ، و تكون قريبة قدر المستطاع من

إنبعاثات الصفر أو العمليات المغلقة و تقلل من استهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد و ترفع كفاءتها أو تحد من استخدام الوقود الأحفوري غير المتجدد¹².

II - الواقع العملي لمبادرة التجارة العادلة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة :

✓ حسب التقرير المعد من طرف المنظمة العالمية للتجارة العادلة في سنة 2017 تتوزع التجارة العادلة في 76 بلدا أحتلت أوروبا الحيز الأكبر كون مبادرات التجارة المنصفة ترجع كفكرة عملية إلى الشعوب الأوروبية، لذلك فهي أكثر تركزا وانتشارا في الدول الأوروبية¹³.

✓ 50 % من منافع و فوائد التجارة العادلة تعود للزارعين و العمال انفسهم .

✓ تعد علامة التجارة العادلة علامة التسمية الأخلاقية الأكثر شهرة في العالم وهذا حسب بحث Globescan (2015)¹⁴

✓ وصلت عدد المؤسسات الإجتماعية المنتجة إلى 1600 في نهاية 2017 ، و 1.6 مليون مزارع وعامل موزعين في جميع أنحاء العالم ، بالإضافة إلى مرافقة هذه المنظمات و دعمها من خلال تنفيذ العديد من برامج الدعم .¹⁵

✓ تشكل مشاركات المرأة بنسبة 74% ، أيضا 52 % من كبار المسؤولين والتنفيذيين نساء¹⁶ ، حيث تعتبر المرأة الريفية العصب الرئيسي للبنان الإقتصادي والإجتماعي و القيمي للمجتمع . فكل برنامج يتم تسطيره للتنمية الريفية يتأثر تنفيذه بدور المرأة الريفية .

✓ بلغت مبيعات التجزئة من منتجات Fairtrade حوالي 8.5 مليار يورو في عام 2017 ، بزيادة قدرها ثمانية بالمائة عن العام السابق. أكثر من 30,000 منتجات التجارة العادلة للبيع في جميع أنحاء العالم ، كما كسب المزارعين والمنتجين الذين ينتجون أفضل المنتجات 178 مليون يورو في 2018 بزيادة 19 % عن العام السابق.

✓ تباع منتجات التجارة العادلة في جميع أنحاء العالم وبشكل متزايد في البلدان المنتجة، تنشط منظمات التجارة العادلة الوطنية ومؤسسات تسويق التجارة العادلة في 32 دولة في زيادة الوعي بين المستهلكين والدعوة مع الشركات والحكومات لزيادة الالتزامات تجاه إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، و هذا يغذي صورة التنمية العالمية الأكبر كما هو موضح في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

✓ تعددت مشاريع المنظمة العالمية للتجارة العادلة (WFTO) من بين هذه المشاريع نجد :

✓ مشروع (EC DEAR – Trade Fair, Live Fair، الحياة الحرة) إنطلق المشروع في 2017 و ينتهي في 2020 تم تصميم هذا المشروع لزيادة الوعي وتعبئة المواطنين الأوروبيين تجاه سلوك الاستهلاك المستدام، و من اجل فهم أفضل لكيفية عمل سلاسل التوريد للمواطنين، والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، انضمت حركات الأزياء الأخلاقية في جميع أنحاء أوروبا في مشروع طموح بدعم من تطوير التعليم التابع للمفوضية الأوروبية وبرنامج التوعية .

✓ المشروع (Bread for the World ، الخبز للعالم) : في عام 2018 أكملت WFTO مشروعها المشترك مع Bread for the World، تم إطلاق المشروع في عام 2015 وركز على تمكين المنتجين ، وخاصة صغار المزارعين والحرفيين من تحسين سبل عيشهم ومجتمعاتهم من خلال التجارة العادلة، تم ذلك عن طريق السماح لهم بإثبات تفردهم وتزويد المستهلكين والمشتريين والمؤسسات العامة بنظام ضمان موثوق .

✓ **مشروع المشترك مع MISEREOR** : أكملت (WFTO) والذي ركز على تعزيز نظام الضمان، من خلال هذا المشروع الذي بدأ في عام 2015 ، أنشأت WFTO وجودها في Ambiente ، ميسي فرانكفورت ، وعرضت علامة منتجاتها على الشركات التقليدية وعامة الناس ، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام نظام الضمان من خلال عملية الرقمنة مع إدخال نظام جديد عبر الإنترنت لأعضائه ومدققي الحسابات.

MADE51 : هي مبادرة عالمية تعاونية تهدف إلى ربط الحرفيين اللاجئيين بالأسواق ، وهو يركز على تحديث المهارات التقليدية ، وبناء فطنة العمل ، والشراكة مع المؤسسات الاجتماعية ، والربط مع العلامات التجارية للبيع بالتجزئة والمشتريين. تتعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع منظمة التجارة العالمية وأصحاب المصلحة الآخرين لربط المنتجات الحرفية المصنوعة من اللاجئين بالأسواق الدولية. بدأ التعاون في عام 2017 واستمر بنجاح طوال عام 2018.

الشكل رقم (03): يوضح المنتجات الأكثر مبيعا و إنتاجا في العالم من خلال التجارة العادلة

Bananas	641,727	MT	↑ 11%	38%	62%
Cocoa (Cocoa bean)	214,6	MT	↑ 57%	85%	15%
Coffee (Green bean)	214,106	MT	↑ 15%	43%	57%
Cotton (Cotton lint) ²	8,311	MT	---	27%	73%
Flowers and Plants	834,750	1,000 Items	↑ 1%	100%	
Sugar (Cane sugar) ³	207,222	MT	↑ 30%	77%	23%
Tea (Camellia sinensis)	10,724	MT	↓ -12%	71%	29%

المصدر: بتصرف من الموقع الرسمي للشبكة موارد التجارة العادلة ورابطه: WWW.FTRN.OGR

الشكل الموضح أعلاه يبين المنتجات السبعة التي تمثل حوالي 90 بالمائة من المنتجين في نظام التجارة العادلة الكميات المبلغ عنها هي من حيث المبيعات وفق شروط التجارة العادلة بغض النظر عن الوجهة النهائية للسوق ، العشرات من المنتجات الأخرى معتمدة من منظمة التجارة العادلة (Fairtrade) بما في ذلك الأرز وعنب النبيذ والكينوا والمكسرات والتوابل وحتى الكرات الرياضية مما يوفر عشرات الآلاف من المزارعين والعمال بشروط تجارية أفضل. في عام 2017 تم تقديم سبعة منتجات جديدة ، بما في ذلك براعم البرسيمون اللفت والبروسل.

الجدول رقم (02) يوضح دول و مبيعات التجارة العادلة خلال 2017 ونسبة النمو في 2018

البلد	حجم المبيعات في 2017 باليورو	نسبة النمو 2018
نيوزيلندا	226.040.350	6%-
النمسا	304.000.000	13%
بلجيكا	145.000.000	8%
البرازيل	10.539.685	***
كندا	296.557.255	11%
تشيكولوفاكيا	25.659.253	**
دانمارك	134.317.800	15%
فيلندا	233.532.569	23%
فرنسا	561.000.000	5%
ألمانيا	1.329.345.276	15%
هونغ كونغ	4.563.458	**
الهند	2.764.715	**
إيرلندا	342.000.000	28%
إيطاليا	130.032.000	16%
اليابان	93.687.248	4%
كوريا	30.478.322	**
ليسمينورغ	3.500.000	25%
هولندا	290.383.920	8%
الترويج	120.795.62	22%
الفلين	212.782	**
بولندا	22.491.011	**
إسبانيا	35.243.793	12%
السويد	394.375.476	6%
تاوان	7.377.960	**
المملكة المتحدة	2.013.662.284	7%
الولايات المتحدة الأمريكية	994.122.992	5%
باقي البلدان الأخرى من العالم	96.287.099	/

المصدر: الموقع الرسمي للشبكة موارد التجارة العادلة ورابطه: WWW.FTRN.OGR

من خلال الشكل الموجود أعلاه فالبلدان المدرجة في القائمة هي تلك التي لها منظمة وطنية للتجارة العادلة أو منظمة تسويقية للتجارة العادلة، تتضمن "بقية العالم" مصر ، لبنان ، فلسطين... إلخ تعتبر المملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية

أكبر أسواق التجارة العادلة وفقاً لمبيعات التجزئة ، في حين سجلت أكثر من نصف الأسواق مع منظمة التجارة العادلة الوطنية نمواً مزدوجاً في عام 2017، أسواق التجارة العادلة الجديدة نمت بمعدل 45 في المئة.

9. بالنسبة للجزائر فقد تم إدراج فكرة التجارة العادلة ضمن إستراتيجيات تنفيذ مجموعة من المشاريع التنموية الريفية الممولة من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الجزائر " مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية شمال ولاية المسيلة منذ سنة 2005" يهدف المشروع إلى دعم وزيادة مداخل سكان الأرياف من خلال بناء القدرات ، و تأمين إستدامة و إنتاجية الزراعة ، وتقديم الدعم المالي لأضعف فئات السكان ، غير أن المشروع فشل وهو في طور الإنجاز .

III- النتائج ومناقشتها :

بعد الدراسة المستفيضة حول التجارة العادلة والتنمية المستدامة توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي :

1. بالرغم من نجاح التجارة الحرة من فتح الأسواق العالمية غير أنها أصبحت لا يستند عليها في توزيع مكاسب التنمية
2. تعتبر التجارة العادلة حركة إجتماعية أخلاقية من منطلق مسيحي في إطار الإقتصاد التضامني جاءت كنوع من المبادرات لمواجهة الإنعكاسات السلبية لتحرير التجارة التي أدت هذه الأخيرة إلى خلق عدم توازن في موزين القوى إقتصاديا .
3. تقوم التجارة العادلة على عشرة مبادئ وعلى المنظمات إحترام هاته المبادئ في مجملها من اجل الحصول على شهادة الضمان التي تمكنهم من الانضمام إلى منظمة التجارة العادلة العالمية .
4. ينتشر نظام التجارة العادلة في العديد من البلدان العربية مثل الجزائر ، مصر، فلسطين ، لبنان ، المغرب غير انه غير كافي و يحتاج إلى تفعيل أكثر، و يرجع ذلك إلى نقص الوعي من طرف المستهلكين و المسؤولين على حد سواء .
5. التجارة العادلة هي علاقة شراكة تجارية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للمنتجين المهمشين والمحرومين ، خاصة في دول الجنوب فهي لا تعمل على تقديم مساعدات بل تعمل على توفير شروط تجارية أفضل لصغار المنتجين ليحصلوا على فرص عادلة مع كبار المنتجين وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى القائلة بأن " التجارة العادلة آلية لتحسين ظروف العمل و المعيشة لصغار المنتجين على مستوى دول الجنوب" و الفرضية الثانية القائلة " تحقيق التنمية المستدامة من خلال خلق نظام شفاف و عادل يعمل على إيجاد تكافؤ بيئي بين الشمال و الجنوب "
6. أظهرت الدراسة العديد من النتائج الإيجابية للتجارة العادلة على صغار المنتجين ، على العديد من المستويات الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية ، فعلى المستوى الإقتصادي : إستقرار دخل المنتجين و تحقيق مستوى معيشة لائق ، بالإضافة إلى تعزيز القدرات التنظيمية لصغار المنتجين و تدعيمهم ، و إستهداف التنمية المحلية أما على المستوى البيئي فقد ساهمت التجارة العادلة إلى حماية البيئة من خلال الحد من آثار التغير المناخي ، وعلى المستوى الإجتماعي كان للتجارة العادلة الدور الكبير في تمكين المرأة إقتصاديا و فكريا بالإضافة إلى مواجهة عمالة الأطفال و هو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة القائلة بأن "التجارة العادلة من الوسائل التي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة " .

IV- الخلاصة:

نظام التجارة العادلة (Fair Trade) من بين المبادرات التي تم طرحها في القرن العشرين من قبل المنظمات الغربية في أوروبا والولايات المتحدة ، بغرض مساعدة المنتجين الصغار وتحقيق العدالة في ظل إخفاق التجارة الحرة والمجتمع الدولي في تحقيق العدالة التجارية وتعزيز التنمية المستدامة .

وتهدف منظمة التجارة العادلة العالمية (WFTO) لتحسين سبل معيشة السكان المحرومين في البلدان والمناطق النامية من خلال ربط وتقوية المنظمات التي تقدم بدائل لمجرد أن الهياكل والممارسات التجارية غير العادلة.

يعمل نموذج الإدارة العادلة على تحقيق التكامل بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمنتجين المهمشين في البلدان والمناطق النامية، من خلال تحقيق الأجور العادلة وأسعار عادلة ، وتحديد الهياكل التجارية غير العادلة والآليات والممارسات والمواقف وتجنبها، خلق تكامل بين الفعالية الاجتماعية والمالية لكل منظمة، لضمان تنفيذ هذا العمل في ظل ظروف عمل إنسانية كالمساواة بين المرأة و الرجل وتمكين المرأة إقتصاديا وإجتماعيا، عدم إستغلال عمالة الأطفال ومع استخدام المواد والتكنولوجيات المناسبة، و اتباع ممارسات الإنتاج والعمل الجيد.

التجارة العادلة تعمل على تعزيز التنمية مما يحسن من نوعية الحياة والتي تكون مستدامة ومسؤولة للمجتمع والعالم الطبيعي بحيث يجب أن تكون الأنشطة التجارية لا تنتهك الأرض أو أية موارد ذات أهمية حيوية من خلال تشجيع تداول السلع التي هي صديقة للبيئة لإدارة الموارد بصورة مستدامة، وحماية البيئة.

التوصيات :

إنتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات جاءت على أمل أن تؤخذ بعين الاعتبار وهي :

1. العمل على تفعيل والتبني الإيجابي لنموذج التجارة العادلة في الدول العربية ومن بينها الجزائر و تفعيلها خاصة في مناطق الجنوب التي لديها إمكانيات بشرية وطبيعية و تعاني من نقص التنمية الإقتصادية وذلك من خلال :

- تهيئة بنية تحتية للتنمashi مع هذا المبادرة .
- العمل على توعية الجميع بأهمية التجارة العادلة و فوائدها خاصة على صغار المنتجين و عائلاتهم من خلال المؤتمرات، ندوات وغيرها

- أخذ التجارب من البلدان التي تتبنى هذا النظام و محاولة تكييفها بما يتماشى مع الإمكانيات الموجودة والمسطرة.

2. مساعدة المنتجين في امتلاك العلامات التجارية التابعة للتجارة العادلة من أجل تشجيعهم وضمان إستمراريتهم وإيجاد تشريعات و قوانين من أجل تنظيم العمل ومراقبة هذا النموذج.

3. دعم الشركات و المنظمات الإجتماعية التي تتبنى نموذج التجارة العادلة .

4. الإعتماد على نظام الشراكة بين الشركات أو بين القطاع الخاص و العام من أجل تحقيق الإستدامة .

5. العمل على خلق نموذج يعمل على دمج مابين إيجابيات كل من مبادرة التجارة الحلال و العادلة و يتماشى مع الدين الإسلامي .

الإحالات و المراجع

- ¹ تقرير، (2016)، دراسة حول سوق التجارة العادلة في إسبانيا و حول القدرات الإنتاجية للنساء في فلسطين و لبنان ، ، إسبانيا ، صادر عن مشروع RUWOMUD(ممول من الاتحاد الأوروبي)، ص 6.
- ² أمال خيرى أمين احمد ،(2012) ، نظام التجارة العادلة في الإقتصاديات المعاصرة -دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد ، المعهد العالي للدراسات الإسلامية ، جامعة القاهرة ، 2012 ، ص 23.
- ³ Voir site web : WWW.WFTO.ORG
- ⁴ تقرير، دراسة حول سوق التجارة العادلة في إسبانيا و حول القدرات الإنتاجية للنساء في فلسطين و لبنان ، مرجع سابق ، ص 6.
- 5 Jacques Fontanel ,(2005), les organisation non gouvernementales, OPU, Alger , p81
- ⁶ أمال خيرى أمين احمد ، نظام التجارة العادلة في الإقتصاديات المعاصرة -دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي ، مرجع سابق ، ص 39-44.
- ⁷ عامر عبد اللطيف (2011)، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية -دراسة حالة : آثار تحرير التجاري على ظاهرة الفقر بالمغرب العربي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد فرع إقتصاد دولي والتنمية المستدامة ، جامعة سطيف ، ص 72
- ⁸ ماجدة أبو زنت و عثمان غنيم، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنار ، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2006 ، ص 156
- ⁹ سيرت لاتوس (2007) ، تحديات التنمية من وهم التحرر الاقتصادي الى بناء مجتمع بديل ، ترجمة البير خوري ط 1 بيروت : الشركة العالمية للكتاب ، ص 48-49.
- ¹⁰ جامعة الملك عبد العزيز و كالة الجامعة للدراسات العليا و البحث العلمي - مركز الانتاج العلمي ، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول ، الاصدار الحادي عشر ، 1427 هـ .
- ¹¹ د.جلول رشيد (2018) ، آليات وركائز التنمية المستدامة: دراسة ، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 28 ، ص 146-147
- ¹² مجلة دورية (2005) ، دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، الطبعة الأولى، مكتبة فهد الوطنية، السعودية، ص 20 .
- ¹³ تقرير(2019) ، " WORKING TOGETHER FOR FAIR AND SUSTAINABLE TRADE " ، هولندا، الصادر عن الموقع الرسمي لإتحاد التجارة العادلة ، ص 4
- ¹⁴ تقرير بعنوان " WORKING TOGETHER FOR FAIR AND SUSTAINABLE TRADE " ، مرجع سابق ، ص 2
- ¹⁵ تقرير بعنوان " WORKING TOGETHER FOR FAIR AND SUSTAINABLE TRADE " ، مرجع سابق ذكره، ص 4 .